اتفاقية سيناء
ومستقبل النزاع العربي ــ الاسرائيلي

الدكتور غدنان العمد

منذ توقيع مصر لاتفاقية سيناء في سبتمبر ١٩٧٥ * تعرضت عدة دراسات ومقالات لجميع جوانب الاتفاقية واثارها على العلاقات العربية والقضية الفلسطينية وسياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة وقد ركزت معظم الدراسات تركيزا مقصودا اما على ايضاح مبررات الاتفاقية وفوائدها او على ابراز نقائصها واخطارها حسب الموقع السياسي والايديولوجي للمحلل والباحث كما قدمت هذه الدراسات انعكاسا صادقا للتيارات السياسية والايديولوجية المتفاعلة في العالم العربي حول القضية الفلسطينية . ان هذا البحث هو محاولة لفهم مستقبل النزاع العربي ــ الاسرائيلي على ضوء مضمون الاتفاقية السياسي والعسكري .

اولا : مضمون الاتفاقية **

في تقديمنا لمضمون الاتفاقية رأينا التقيد قدر الامكان بالنص الحرفي لموادها . تتضمن الاتفاقية تسعة مواد تشكل محور الاتفاق بين مصر واسرائيل حول مسائل سياسية وعسكرية واجرائية .

تنص المادة الاولى من الاتفاقية على ان النزاع بين مصر واسرائيل لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية . ويتفق الطرفان (المادة الثانية) على عدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الاخر . وتحدد المادة الثالثة الوسائل التي سيلجأ اليها الطرفان للحفاظ على التعهدات التي تنص عليها المادة ١ و ٢ وتنص على أن الطرفين سوف يستمران في ان يراعيا وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الاخر كما يقران ان الالتزامات الواردة في ملحق الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها سيكونان جزءا لا يتجزأ منها .

تهتم المادة الرابعة بمسائل تحريك القوات المسلحة للطرفين وخطوط انسحاب القوات الاسرائيلية وتقدم القوات المصرية الى المواقع المتفق عليها وكذلك تحديد المناطق العازلة والمناطق المحددة للقوات واستمرار قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة بالقيام بوظائفها بموجب الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعقودة في ١٨ يناير ١٩٧٤ .

---

* تم توقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى من قبل مصر واسرائيل في اول سبتمبر ١٩٧٥ وجرى توقيعها وتصديقها فيما بعد .

** على اساس النص المنشور في « الاهرام » ١٩٧٥/٩/٢ و « فلسطين الثورة » العدد ١٥٩ في ١٩٧٥/٩/٧ ووثيقة الامم المتحدة الصادرة عن مجلس الامن رقم S/11818. Adol 1-2 Sept. 1975